3-التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات

3-التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات:

3-1-متغيرات القطاع الحكومي:

تؤثر الحكومة في توازن النشاط الاقتصادي الكلي من خلال استخدامها لعدة أساليب يمكن أجازها في النقاط التالية:

– الإنفاق الحكومي: ويعني مختلف النفقات التي تقوم بها الحكومة مقابل حصولها على سلع وخدمات معينة،ويمكن تقدير مستوى الإنفاق الحكومي G من خلال حسابات الإدارة العامة المركزية (الحسابات الخاصة بالدولة) أو المحلية(حسابات الولايات أو البلديات) فالإنفاق الحكومي يمثل احد بنود الإنفاق الكلي في المجتمع وهو ينقسم إلى إنفاق استثماري وأخر استهلاكي: $G = G_I + G_C$ وهو بالتالي يستطيع التأثير على الحياة الاقتصادية من عدة جوانب. لكن مستوى الإنفاق العام يتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع ومدى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية وأساليب تدخلها ،كما انه يتأثر باعتبارات سياسية واجتماعية يصعب حصرها، وعليه يفترض أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي وبالتالي يعبر عنه في شكل المعادلة :

$$G = G_0 / G_0 \succ 0$$

– التحويلات: يمكن أن تقوم الحكومة بالعملية العكسية للضرائب أي بدفع دخول للأفراد والمؤسسات دون أي مقابل في شكل دعم آو إعانات بدون أي مقابل ويرمز لها بالرمز TR ، وبما أن التحويلات تخضع لعوامل كثيرة ذات طابع اجتماعي وسياسي وكثيرة التغير في نفس الوقت يفترض أنها متغير خارجيا. ونكتب:

$$TR = TR_0 / TR_0 \succ 0$$

– الضرائب:وهي تمثل مداخيل الحكومة التي تقبضها من الأفراد والمؤسسات بدون مقابل (ويرمز لها ب T_X) والواقع أن حجم الضرائب يكون دائما تابعا للسياسة الحكومية وبالتالي غير ثابت.إلا انه يتعين على الحكومة مراعاة مستويات الدخل من أجل تحديد نسب الاقتطاع مما يجعل الضرائب دالة في الدخل:

$$T_X = f(Y) = T_0 + t.Y / T_0 \succ 0 \quad 0 \prec t \prec 1$$

لكننا سنفترض في البداية أن الضرائب مستقلة عن الدخل أي : $T_X = T_0 / T_0 \succ 0$ ، ثم في مرحلة ثانية نفترض أنها تابعة للدخل. كما تؤثر كل من الضرائب والتحويلات في مستوى الدخل المتاح حيث:

$$Yd = (Y - T_x + TR)$$

–رصيد الميزانية : يتم الربط بين المتغيرات السابقة، من خلال احتساب رصيد الميزانية والذي يرمز له بالرمز B_S والذي يحسب بالعلاقة التالية :

$$B_S = T_X - (G + TR)$$

إذا كان $B_S \succ 0$ نقول أن ميزانية الدولة قد حققت فائضا، وهذا يعني أن الحكومة لا تأثر سلبا على الاستثمار، ولا تشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي.

أما إذا كان $B_S \prec 0$ نقول أن ميزانية الدولة قد حققت عجزا ، وهذا يعني أن الحكومة تأثر سلبا على الاستثمار و النمو الاقتصادي.

3-2-الدخل التوازني و المضاعفات (الضرائب مستقلة عن الدخل)

ويمكن تحديد الدخل التوازني بطريقتين مختلفتين:

(أ) الطريقة الأولى: العرض الكلي = الطلب الكلي

شرط التوازن:

$$\begin{cases} AD = C + I + G \\ As = Y \end{cases} \Rightarrow Y = C + I + G.....(1)$$

معادلة النموذج هي كمايلي:

$$C = C_0 + bYd. \quad I = I_0 \quad G = G_0 \quad T_x = T_0 \quad TR = TR_0$$

الدخل المتاح: $Yd = (Y - T_x + T_R) = Y - T_0 + T_R$

وبتعويض المعادلات السابقة في (1) نجد:

$$Y = C + I + G.....(1)$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_0 + T_R) + I_0 + G_0$$

$$\Rightarrow Y - bY = C_0 - bT_0 + bTR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y_e = \frac{C_0 + I_0 + G_0 - bT_o + bTR_0}{1 - b}$$

أما بيانيا:

الشكل رقم (3-1): الدخل التوازني في اقتصاد به ثلاثة قطاعات (الطلب الكلي= العرض الكلي)

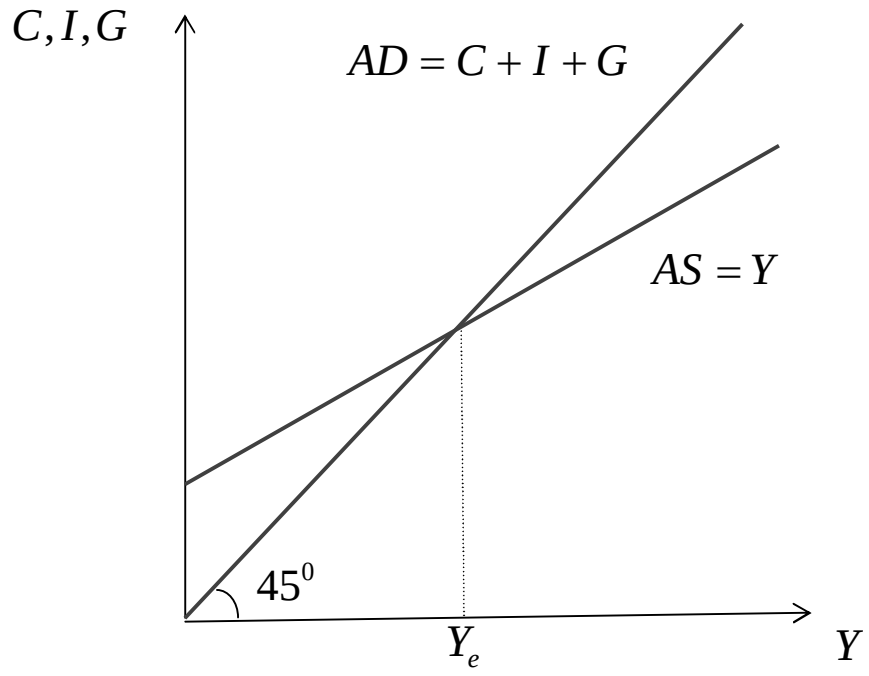

(ب)-الطريقة الثانية:الاستخدامات (الإنفاق)= الموارد.

وتعتمد هذه الطريقة على المساواة بين موارد الدولة والاستخدامات الإنفاق ، حيث تتمثل موارد الدولة في الادخار والضرائب، بينما استخدامات الدولة تتمثل في الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، و التحويلات. وبالتالي فشرط التوازن يتمثل في :

$$\begin{cases} R = S + Tx \\ E = I + G + TR \end{cases} \Rightarrow R = E \Leftrightarrow S + Tx = I + G + TR \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

بينما معادلة النموذج هي كمايلي:

$$S = -C_0 + (1-b)Yd. \quad I = I_0 \quad G = G_0 \quad T_x = T_0 \quad TR = TR_0$$

الدخل المتاح: $Yd = (Y - T_x + T_R) = Y - T_0 + TR_0$

وبتعويض المعادلات السابقة في (2) نجد:

$$S + Tx = I + G + TR \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$-C_0 + (1-b)[Y - T_0 + TR_0] + T_0 + tY = I_0 + G_0 + TR_0$$
$$(1-b).Y - T_0 + TR_0 + bT_0 - bTR_0 + T_0 - TR_0 = C_0 + I_0 + G_0$$
$$(1-b).Y + bT_0 - bTR_0 = C_0 + I_0 + G_0$$
$$(1-b)Y = C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0$$

$$Y_e = \frac{C_0 + I_0 + G_0 - bT_o + bTR_0}{1-b}$$

أما بيانيا:

الشكل رقم (2-3): **الدخل التوازني في اقتصاد به ثلاثة قطاعات**
(الاستخدامات= الموارد)

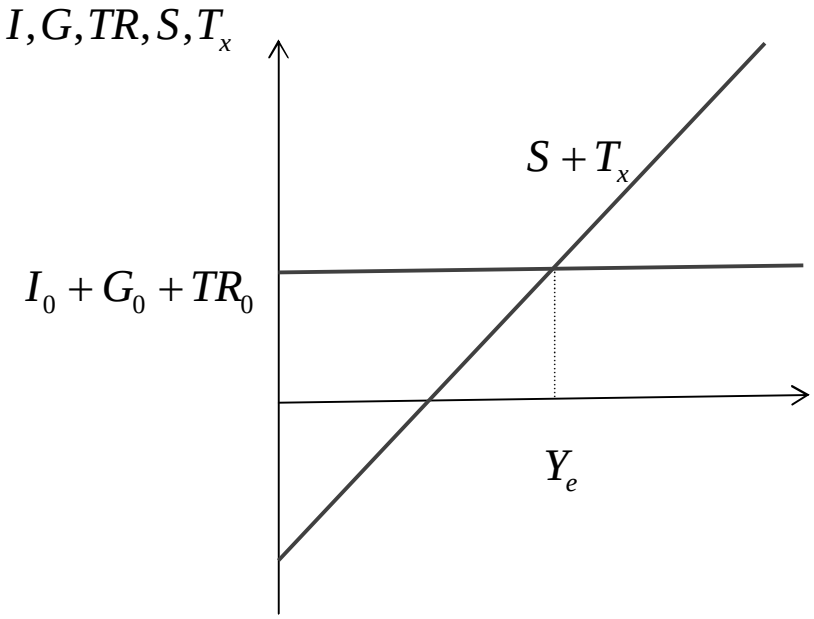

(ج)-مضاعفات القطاع الحكومي:

-مضاعف الإنفاق الحكومي:

إذا افترضنا حدوث زيادة مستقلة في الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG سيؤدي ذلك إلى حدوث زيادة مضاعفة في المستوي التوازني للدخل، ومن أجل اشتقاق مضاعف الإنفاق الحكومي نرجع الى صياغة الدخل التوازني المحسوبة في السابق، ومن ثمة تأخذ صياغة المضاعف العلاقة التالية:

$$K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

كما أن مضاعف الإنفاق الحكومي يتساوي مع مضاعف الاستهلاك، ومضاعف الاستثمار ونكتب :

$$K_C = K_I = K_G = \frac{1}{1-b}$$

-مضاعف الضرائب و التحويلات:

إذا افترضنا حدوث تغير مستقل في الضرائب بمقدار ΔT_0 سيؤدي ذلك إلى حدوث تغيرات مضاعفة في المستوي التوازني للدخل في الاتجاه المعاكس، وبالتالي فان قيمة **مضاعف الضرائب** يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$K_{Tx} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_x} = \frac{-b}{1-b}$$

وبنفس الطريقة يمكن اشتقاق مضاعف التحويلات لكن مع وجود إشارة موجبة، نظرا لاعتبار التحويلات ضرائب سالبة . **مضاعف التحويلات :**

$$K_{TR} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_R} = \frac{b}{1-b}$$

$$K_{TR} = -K_{T_x} = \left|K_{T_X}\right| \text{ أي}$$

-مضاعف الميزانية المتوازنة: إذ قررت الحكومة زيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب في أن واحد وبنفس المقدار.فإن ذلك سيحدث زيادة في مستوى الدخل بنفس مقدار الزيادة.وحجم هذا التغير في الدخل الوطني نسبة إلى حجم التغير المتساوي بين الإنفاق الحكومي و الضرائب يسمى **بمضاعف الميزانية المتوازنة** أو **مضاعف الوحدة**.ويمكن الحصول على قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة جبريا بإتباع الخطوات التالية:

لدينا اثر مضاعف الإنفاق الحكومي في الدخل الوطني يحسب بالعلاقة:

$$K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

وبالمقابل فإن اثر مضاعف الضرائب على الدخل الوطني يحسب بالعلاقة:

$$K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta T_x} = \frac{-b}{1-b}$$

بافتراض توازن الميزانية أي أن التغير في الإنفاق الحكومي يعادل التغير في الضرائب $\Delta G = \Delta T_x$ ، وعلية فأن أثر ذلك على الدخل الوطني يتمثل في :

$$\Delta Y = K_G.\Delta G + K_{T_x}.\Delta T_x$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}.\Delta G + \left(\frac{-b}{1-b}\right)\Delta T_x$$

وبما أن $\Delta G = \Delta T_x$ تصبح المعادلة السابقة:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}.\Delta G + \left(\frac{-b}{1-b}\right)\Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1-b}{1-b}.\Delta G \Rightarrow K_{B_S} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = 1$$

كما يمكن الوصول إلى نفس النتيجة السابقة من خلال جمع قيمة كل من مضاعف الإنفاق الحكومي والضرائب.

$$K_{B_S} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} + \frac{\Delta Y}{\Delta T_x} = \frac{1}{1-b} - \frac{b}{1-b} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

ومن هنا نرى أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد في ظل افتراض أن الضرائب مستقلة عن الدخل (أي عبارة عن متغير خارجي)، وهو ما يعرف بنظرية الاقتصادي النرويجي: Trygve

Haavelmo أي عدم حيادية الميزانية(حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد 1989)، وتؤكد هذه النظرية على أنه يمكن تحقيق مستوى التشغيل الكامل عن طريق السياسة المالية والمحافظة على توازن الميزانية، دون التسبب في تزايد الدين العام. وحتى يصبح أثر مضاعف الميزانية المتوازنة حقيقيا ومضمونا يجب أن تعمل النفقات والضرائب الجديدتين ، على تحريك أو تعويض الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بالإضافة إلى كبح الإنفاق الاستثماري الخاص، عن طريق الرفع في أسعار الفائدة، وتقليص الميل نحو العمل والإنتاج.

3-3- الضرائب المرتبطة بمستوى الدخل

إن معظم الضرائب غالبا ما تكون مرتبطة مباشرة بمستوى الدخول التي يحصل عليها المواطنون والمؤسسات ،ولذا يمكن اعتبارها كدالة خطية تابعة لمستوى الدخل الوطني وفي هذه الحال يمكن التغير عن الضرائب بالصيغة الرياضية التالية :

$$T_X = f(Y) = T_0 + t.Y \;/\; T_0 \succ 0 \quad 0 \prec t \prec 1$$

حيث :

t : يعبر الميل الحدي للضرائب أي مقدار تغير الضرائب الناتج عن تغير الدخل.

$$t = \frac{\Delta T_x}{\Delta Y}$$

T_0 : الضرائب المستقلة عن مستوى الدخل .أي العائد من الضريبة المفروضة على الأملاك وعوائد المصادر الأخرى التي لا تتغير تبعا للتغير في مستوى الدخل.

ويمكن تحديد الدخل التوازني بطريقتين مختلفتين:

(أ)-الطريقة الأولى: العرض الكلي = الطلب الكلي

شرط التوازن:

$$\begin{cases} AD = C + I + G \\ As = Y \end{cases} \Rightarrow Y = C + I + G.....(1)$$

معادلة النموذج هي كمايلي:

$$C = C_0 + bYd. \quad I = I_0 \quad G = G_0 \quad T_x = ty + T_0 \quad TR = TR_0$$

الدخل المتاح: $Yd = (Y - T_x + T_R) = Y - T_0 - t.Y + T_R$

وبتعويض المعادلات السابقة في (1) نجد:

$$Y = C + I + G.....(1)$$

$$Y = C_0 + b(Y - T_0 - t.Y + T_R) + I_0 + G_0$$

$$\Rightarrow Y - bY + btY = C_0 - bT_0 + bTR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y_e = \frac{C_0 + I_0 + G_0 - bT_o + bTR_0}{1 - b + bt}$$

(ب)-الطريقة الثانية:الاستخدامات(الإنفاق)=الموارد.

سبق لنا تبيان أن موارد الدولة تتمثل في الادخار والضرائب ، في حين أن استخدامات الدولة تتمثل في الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي والتحويلات. وبالتالي فشرط التوازن يتمثل في :

$$\begin{cases} R = S + Tx \\ E = I + G + TR \end{cases} \Rightarrow S + Tx = I + G + TR.....(2)$$

بينما معادلة النموذج هي كمايلي:

$$S = -C_0 + (1-b)Yd. \quad I = I_0 \quad G = G_0 \quad T_x = ty + T_0 \quad TR = TR_0$$

الدخل المتاح: $Yd = (Y - T_x + T_R) = Y - T_0 - t.Y + TR_0$

وبتعويض المعادلات السابقة في (2) نجد:

$$S + Tx = I + G + TR.....(2)$$
$$-C_0 + (1-b)[Y - T_0 - tY + TR_0] + T_0 + tY = I_0 + G_0 + TR_0$$
$$(1-b).Y - T_0 - tY + TR_0 + bT_0 + btY - bTR_0 + T_0 + tY - TR_0 = C_0 + I_0 + G_0$$
$$(1-b)Y + bT_0 + btY - bTR_0 = C_0 + I_0 + G_0$$
$$[1-b+bt]Y = C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0$$
$$Y_e = \frac{C_0 + I_0 + G_0 - bT_o + bTR_0}{1-b+bt}$$

(ج) مضاعفات القطاع الحكومي:

وفي هذه الحالة تكون المضاعفات، عندما تكون هناك ضرائب مرتبطة بالدخل، وبافتراض أن الاستثمار مستقلا عن الدخل.

-مضاعف الإنفاق المستقل: C أو G أو I يكون:

$$K_C = K_G = K_I = \frac{1}{1-b+bt}$$

-مضاعف الضرائب :

$$K_{Tx} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_x} = \frac{-b}{1-b+bt}$$

-مضاعف التحويلات :

$$K_{TR} = \frac{\Delta Y}{\Delta T_R} = \frac{b}{1-b+bt}$$

-مضاعف الميزانية المتوازنة :

بافتراض أن التغير في الإنفاق الحكومي يعادل التغير في الضرائب $\Delta G = \Delta T_x$ ، وعلية فأن أثر ذلك على الدخل الوطني يتمثل في :

$$\Delta Y = K_G.\Delta G + K_{T_x}.\Delta T_x$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}.\Delta G + \left(\frac{-b}{1-b+bt}\right)\Delta T_x$$

وبما أن $\Delta G = \Delta T_x$ تصبح المعادلة السابقة:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}.\Delta G + \left(\frac{-b}{1-b+bt}\right)\Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1-b}{1-b+bt}.\Delta G \Rightarrow K_{B_S} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b+bt}$$

كما يمكن الوصول إلى نفس النتيجة السابقة من خلال جمع قيمة كل من مضاعف الإنفاق الحكومي والضرائب.

$$K_{B_S} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} + \frac{\Delta Y}{\Delta T_x} = \frac{1}{1-b+bt} - \frac{b}{1-b+bt} = \frac{1-b}{1-b+bt} \prec 1$$

وبمقارنة قيمة المضاعف الميزانية المتوازنة في حالة كون الضريبة متغير خارجي بالمضاعف في حالة كون الضريبة متغير تابع للدخل، يتبين أن المضاعف الأول أكبر من الثاني، ويرجع ذلك إلى أن الأثر النهائي على الدخل المترتب على زيادة معينة في الاستثمار أو الإنفاق الحكومي ستكون أكبر في حالة الضريبة الثابتة منها في حالة كون الضرائب دالة تابعة للدخل الدخل .

-مضاعف الضريبة التناسبية:

إن أثر تخفيض سعر الضريبة سوف يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني، و التغير الذي يمس هذا الدخل هو ناتج من تغير عنصرين هما :

-العنصر الأول: هو عبارة عن التغير في الإنفاق عند المستوى الأصلي للناتج والراجع إلى تخفيض الضريبة.ويعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$V_1 = -b.Y_0.\Delta t$$

حيث : Y_0 : مستوى الدخل الأصلي، أما Δt : هو يمثل حجم التغير في الضريبة التناسبية أي

$$\Delta t = t' - t$$

-العنصر الثاني : هو عبارة عن الإنفاق المستمال نتيجة لزيادة الدخل المتاح، والذي يقيم عند سعر الضريبة التناسبية الجديد ونكتب:

$$V_2 = b(1-t').\Delta Y_0$$

هذا يعني أن الأثر الكلي لتغير سعر الضريبة التناسبية، يمثل مجموع العنصرين السابقين:

$$\Delta Y_0 = V_1 + V_2 = -b.Y_0.\Delta t + b(1-t')\Delta Y_0$$

$$\Delta Y_0 = -\frac{b.Y_0}{1-b(1-t')}.\Delta t$$

ومن المعادلة الأخيرة يمكننا أن نستنتج مضاعف سعر الضريبة K_t

$$K_t = \frac{\Delta Y_0}{\Delta t} = -\frac{b.Y_0}{1-b(1-t')}$$

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في سعر الضريبة التناسبية تؤدي إلى زيادة فائض الميزانية، بالرغم من الانخفاض في مستوى الدخل الذي ينتج عن ذلك ، ويمكن إثبات ذلك بالاعتماد على معادلة التغير الحاصل في رصيد الميزانية.

$$\begin{aligned}\Delta BS_t &= Y_0(\Delta t) + \Delta Y_0.t' \\ &= Y_0(\Delta t) + \left(\frac{-bY_0\Delta t}{1-b+bt'}\right).t' \\ &= Y_0(\Delta t).\left[1-\frac{bt'}{1-b+bt'}\right] \\ &= Y_0(\Delta t).\left[\frac{1-b+bt'-bt'}{1-b+bt'}\right] \\ &= Y_0(\Delta t).\left(\frac{1-b}{1-b+bt'}\right)\end{aligned}$$

ومن الملاحظ أن المعادلة الأخيرة تعد موجبة، أي أن التغير في رصيد الميزانية يكون موجبا.

مثال: لنفترض أن مستوى الدخل التوازني 1200وأن الميل الحدي للاستهلاك 60% وأن سعر الضريبة التناسبية بلغ $t = 20\%$.إذا حدث تخفيض في سعر الضريبة من 20% إلى 10 % فما أثر ذلك على الدخل ورصيد الميزانية.

لحساب حجم التغير الحاصل في مستوى الدخل نستخدم مضاعف سعر الضريبة.

$$\begin{aligned}\Delta Y_0 &= -\frac{b.Y_0}{1-b(1-t')}.\Delta t \\ &= \frac{-0.60.1200}{1-0.6.(1-0.1)}.(0.1-0.2) \\ \Delta Y &= 156.52\end{aligned}$$

من النتيجة السابقة، نلاحظ أن تخفيضا في مقدار الضريبة بمقدار : 10% أدى إلى زيادة مستوى توازن الدخل بمقدار: 156.52.

أما بالنسبة لأثر هذا التغير على رصيد الميزانية، فيمكن تبيانه بالاستعانة بمعادلة التغير في رصيد الميزانية.

$$\Delta BS_t = Y_0(\Delta t).\left(\frac{1-b}{1-b+bt'}\right)$$

$$\Delta BS_t = 1200.(0.1-0.2).\left(\frac{1-0.6}{1-0.6+0.6.0.1}\right)$$

$$\Delta BS_t = -1.04.34$$

تؤكد لنا هذه النتيجة أن التخفيض في سعر الضريبة التناسبية سيؤدي إلى تخفيض رصيد الميزانية، بالرغم من الارتفاع الحاصل في مستوى الدخل؛ حيث أن تخفيض مقدار الضرائب بمقدار $1200.0.1=120$ ، سينتج عنه انخفاض في الحصيلة الضريبية بمقدار أقل من 120، والسبب في ذلك راجع إلى تزايد الدخل بمقدار 156.52، مما أدى إلى حدوث زيادة في حصيلة الضريبة بمقدار $156.52.0.1=15.65$ وعليه، فان التخفيض النهائي في مقدار حصيلة الحكومة ليس هو 120 وإنما $104.35=[120-15.65]$.

3-4-الفجوة التضخمية، الانكماشية والسياسة المالية

(أ)-الفجوة التضخمية: توجد الفجوة التضخمية عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني أي (الطلب الكلي =العرض الكلي) عند مستوى توازني للدخل يزيد عن مستوى دخل الاستخدام التام .وتعني الفجوة التضخمية وجود فائض في الطلب الكلي عند المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل للموارد .أي أن الطلب الكلي على الناتج تكون أكبر من العرض الكلي على الناتج.ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): الفجوة التضخمية

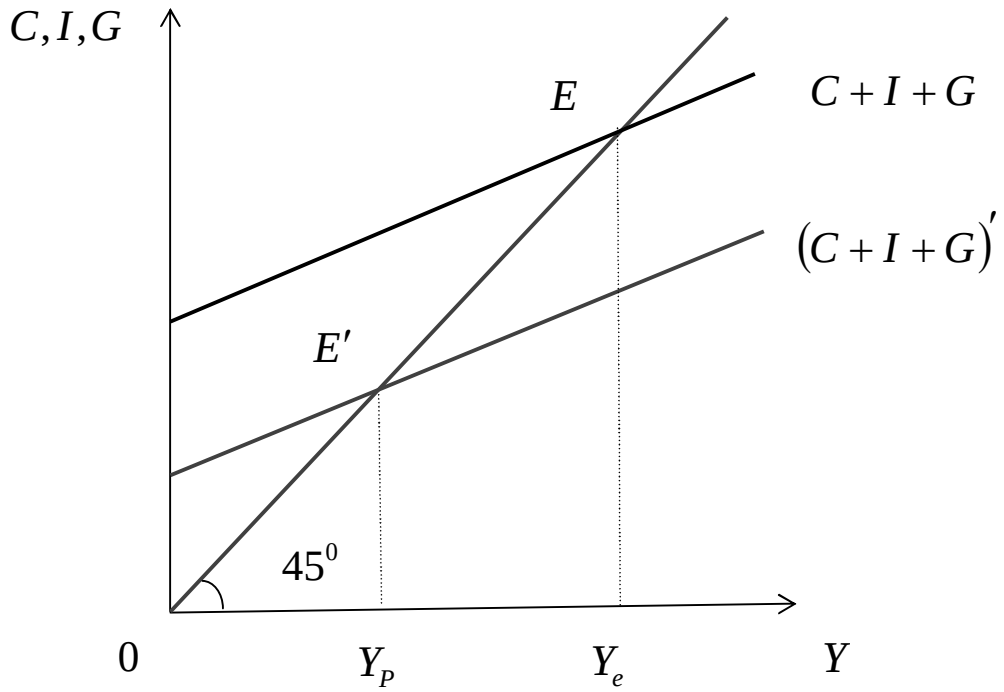

من خلال الشكل نلاحظ أن Y_P يشير إلى مستوى الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، $(C+I+G)'$ يشير إلى الطلب المحتمل أو طلب عند مستوى التشغيل الكامل،ومن ثم فإذا كان $(C+I+G)$ يشير للطلب الكلي الفعلي فان مستوى الدخل التوازني يتمثل في Y_e وهو أعلى من مستوى التشغيل الكامل ،الأمر الذي يدل على وجود فجوة تضخمية.

$$\text{فجوة تضخمية} \Leftrightarrow Y_P \prec Y_e \Rightarrow \Delta Y = Y_p - Y_e \prec 0$$

ويرجع سبب نشوء هذه الفجوة هو أن أي نقطة فوق خط $(C+I+G)'$ لا يمكن الوصول إليها إنتاجيا لان جميع الموارد المتاحة موظفة بالكامل،ويترتب على أي فائض للقوة الشرائية ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يسبب الفجوة التضخمية، وهنا يرتفع الدخل الوطني النقدي إلى مستوى Y_e ، ولكن الدخل الوطني الحقيقي والذي يعكس التغير في كمية السلع والخدمات المنتجة لا يمكن أن يرتفع أعلى من Y_P ومنه لكي يتم الوصول إلى مستوى دخل الاستخدام التام لابد من تخفيض الطلب الكلي أي الانتقال من النقطة E إلى النقطة E'.

4-2-الفجوة الانكماشية:

تظهر الفجوة الانكماشية عندما يكون المستوى توازني للدخل يقل عن مستوى دخل الاستخدام التام وتوضح الفجوة الانكماشية بأنه عند التوظف الكامل لا يتوفر طلب كلي كاف لاستيعاب كل ما أنتج وبذلك يصبح هناك فائض في العرض عن مستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني.ويمكن إيضاح الفجوة الانكماشية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-4): الفجوة الانكماشية

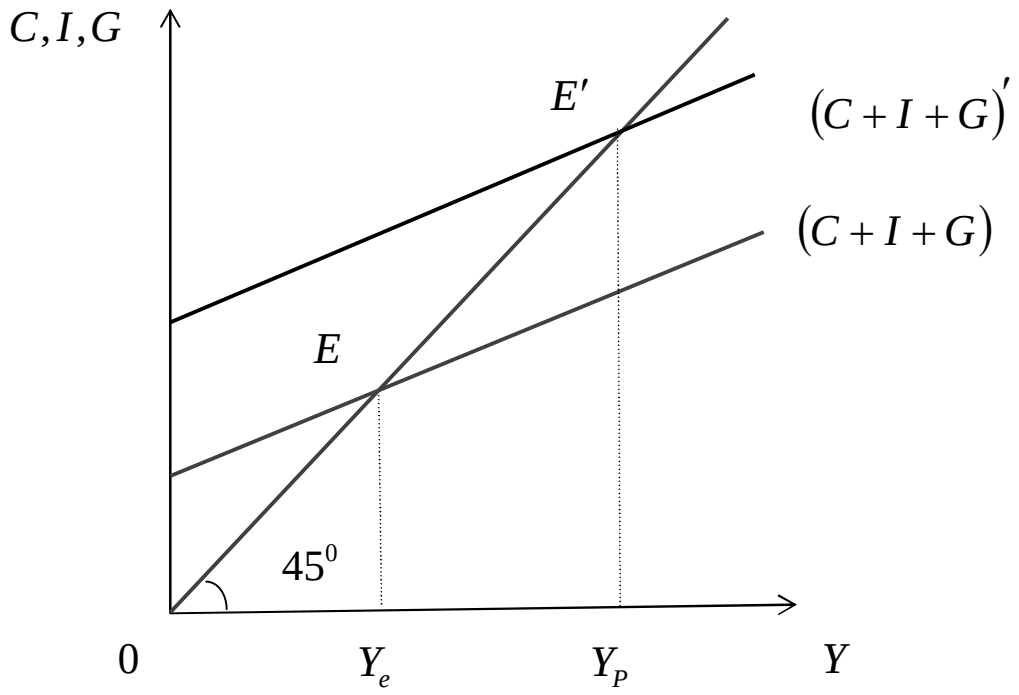

حيث يشير Y_P إلى مستوى التشغيل الكامل، أما $(C+I+G)'$ فهي تشير إلى مستوى الطلب عند الاستخدام الكامل إي انه المستوى من الطلب الكلي اللازم لاستيعاب الناتج الكلي.حيث أن استمرار هذه الفجوة من شأنه تقليل الأسعار ويحقق المنتجون خسارة مما يدفعهم إلى تخفيض الإنتاج أو خروج بعضهم من السوق. مما يؤثر على إنتاج المجتمع وظهور مشكلة البطالة (بسبب وجود موارد عاطلة وغير مستخدمة استخداما كاملا) .ويقل الدخل التوازني المحقق عن مستوى التشغيل الكامل، لذا يجب العمل على زيادة الطلب الكلي والوصول إلى نقطة التوازن E'.

$$\text{فجوة انكماشية} \Leftrightarrow Y_P \succ Y_e \Rightarrow \Delta Y = Y_p - Y_e \succ 0$$

وتحسب أي من الفجوة (الانكماشية أو التضخمية) بقسمة فجوة الإنتاج ΔY على مضاعفات القطاع الحكومي في حالة تطبيق سياسة مالية من أجل امتصاص الفجوة والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل.

(ج)-السياسة المالية : أن مجرد تحقيق توازن الدخل الوطني لا يعتبر هدفا اقتصاديا في حد ذاته أي أن الحجم التوازني للدخل الذي يهدف إليه اقتصاديا يجب أن يكون ذلك التوازن الذي يصاحبه استخدام كامل للموارد المتاحة، فإذا وصل الاقتصاد إلى حالة توازن يكون فيها الطلب الكلي أقل من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، فانه ينجم هذا التوازن وجود بطالة وموارد إنتاج عاطلة عن العمل (فجوة انكماشية)، وإذا وصل الاقتصاد إلى حالة توازن في مستوى يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أي حدوث التوازن في وضع يفوق الاستخدام الكامل فهذا يؤدي إلى حدوث التضخم. وهاتين الحالتين من التوازن غير مرغوب فيهما ويجب العمل على تغييرهما.والقطاع الذي يستطيع فعل ذلك هو القطاع الحكومي، الذي يستطيع التأثير على الطلب الكلي لعلاج التضخم أو البطالة عن طريق السياسة المالية.

تتمثل السياسة المالية في التغير المخطط للإنفاق الحكومي أو الضرائب بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة المالية توسعية أو انكماشية .وهي تكون توسعية إذا ترتب عليها زيادة الطلب الكلي، ويحدث هذا أما عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا، وتبع الدولة سياسة مالية توسعية إذا كانت تعاني من فجوة انكماشية أي عندما يكون هناك حالة كساد في الاقتصاد؛ حيث يكون هناك مستوى الطلب الكلي منخفضا مما يعني وجود صعوبة في تصريف المنتجات، ويعني أيضا انخفاض حجم العمل وارتفاع معدل البطالة.فتزيد حجم الإنفاق الحكومي أو تخفض الضرائب بحسب ما تراه مناسبا .ومن الواضح أن زيادة الإنفاق الحكومي تتمثل في:

- ❖ زيادة مشتريات الحكومة مباشرة من السلع والخدمات.
- ❖ زيادة الدخول التي يتحصل عليها الأفراد مما يتسبب في زيادة إنفاقهم الاستهلاكي ويعمل ذلك كله على زيادة الطلب الكلي مما يدفع المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة إنتاجها وتوظيف عمال جدد

.ويؤدي هذا التوظيف الإضافي إلى زيادة الدخول من جديد كما انه يسهم في معالجة مشكلة البطالة وتخليص الاقتصاد من حالة الكساد.

وقد تلجا الحكومة بدلا من زيادة إنفاقها إلى تخفيض الضرائب.ومن الواضح أن تخفيض الضرائب يعني زيادة الدخل المتاح المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من خلال طريقتين :

- ❖ عن طريق زيادة الطلب الاستهلاكي .
- ❖ عن طريق زيادة الطلب الاستثماري من جراء ازدياد القدرة على الادخار وازدياد القدرة على تمويل الاستثمار.

وعندما يكون هناك حالة تضخم في الاقتصاد يتمثل في ارتفاع متواصل للأسعار فان السياسة المالية للحكومة تهدف إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي وتخفيض القدرة الشرائية للأفراد في المجتمع، مما ينعكس على تخفيض مستوى الأسعار والحد من التضخم، وهي السياسة المالية الانكماشية التي تتمثل في أحد الإجراءين الاثنين أو كلاهما:

- ❖ تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي مما يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض الدخل وتخفيض مستوى الطلب الكلي.
- ❖ رفع مستوى الضرائب مما يؤدي إلى خفض الدخل المتاح ويؤدي بالتالي إلى خفض الطلب الاستهلاكي ومن ثم الطلب الكلي.